

جمعية سواعد بمحافظة المجمعة  
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية  
الاجتماعية برقم (856)  
الرياض - المملكة العربية السعودية  
القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

فهرس محتويات القوائم المالية:

صفحة رقم 1-2	1- تقرير المراجع المستقل
صفحة رقم 3	2- قائمة المركز المالي
صفحة رقم 4	3- قائمة الأنشطة
صفحة رقم 5	4- قائمة التدفقات النقدية
صفحة رقم 6-21	5- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

شركة هبيليتي

( 1 )

## تقرير المراجع المستقل

المحترمين

أصحاب الفضيلة والسعادة / أعضاء اللجنة العمومية

جمعية سواعد بمحافظة المجمعة

الرياض - المملكة العربية السعودية

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي المتحفظ:

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية سواعد بمحافظة المجمعة - مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (856) والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020م وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات (1-30) المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء الآثار الممكنة لما هو وارد في فقرة أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا أن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في 31 ديسمبر 2020م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعيار المنشآت غير هادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وبالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي المتحفظ:

-لا تمتلك الجمعية سجل تحليلي للأصول و عليه لم يتمكن من التحقق من مصروف الاستهلاك والاطفاء المحمل على قائمة الأنشطة واثره على رصيد صافي الأصول.

لقد قمنا بالمراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ في المراجعة.

لفت انتباه

بالإشارة إلى الايضاح (9) تم اثبات قيمة أراض ومباني مقامه عليها بقيمتها العادلة كما في 31 ديسمبر 2020م تم وقفها للجمعية من سنوات سابقة

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً لمعيار المنشآت غير هادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وبالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. واللائحة المالية للجمعية وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، وعن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا المتحفظ. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد

(2)

تقرير المراجع المستقل

جمعية سواعد بمحافظة المجمعة

الرياض - المملكة العربية السعودية

إلا أنه ليس ضمناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم إكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية للجمعية.
  - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للجمعية.
  - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
  - استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت انتباهه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
  - تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- لقد أبلغنا المكلفين بالحكومة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية إكتشفناها خلال المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمات الأخرى:

وفي رأينا أيضاً أن القوائم المالية المذكورة أعلاه ككل تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية المعتمد من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

مكتب عبد الرحمن الشبيشيرى  
محاسبون ومراجعون قانونيون

الرياض في: ---/---/1442هـ  
الموافق: ---/---/2021م

(عبدالرحمن بن علي الشبيشيرى - ترخيص رقم 522)